ويقين النية بان المراد هو القصد المقارن وبعد في الشرط
بان يقول هو عبارة عن الخاطر الموقوف على الغير الموقوف
في وجوده ما يتوقف عليه فيه يتم حجة على المنع والمطالبة
في تلك الاقوال والمذاهب التي نقلها عن القوم وقررها
لان ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق المؤاخذة
لتعلقها انما تصح لانها محكية منقولة عن الغير على كما
اذا قال المعلل قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في
الوضوء فلا يصح للسائل ان يقول لانم ان النية ليست
بشرط فيه ويطلب بالمستدل اما اذا قال لا طلب سنة
تصحيح هذا النقل وصحة نقله هذا او قال لانم ان ابا
حنيفة قال كذا فانه فساد فيه بل يجب تلك المطالبة
عند عدم ثبوت النقل عنده لان الناقل قد يضع
غير الخارج مقام المانع فيستمر في اثناء بحثه
مقدمتا او مقدمات مسلمة عند ذلك الغير على انها
غير مسلمة عند المانع ويلزم الخبط كما اذا قال العالم

العالم حادث خلقا للمتكلمين فيجعل المتكلمين مانعا
ثم يستمر في اثناء البحث ان الطاعب في الخلق بالاختيار
على الزهد هو الصانع ويثبت حدوث العالم بناء على ذلك
فظهر بهذا التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجه
المنع والمطالبة على التقرير والنقل فان لم يتوجه
على الاحكام المنقولة ما دام الناقل ناقلا وانما يقال
المنع طلب الدليل على المدعى وصحة النقل ليست دليلا فيحمل
فظر فانما تكون الا اذا انتهض باقامة الدليل على ما ادعاه
اي لا يتوجه المنع على المعلل اصلا لو قيل له لتزامه باقامة
الدليل بان يقول منه لا يجب ذلك الذي ادعيته على المدعي
لانه لو وجب علي لوجب على الفقير ايضا واللازم
باطل بالاجماع فالمقدم مثله لتابيان الشرطية فهذه
كما تحقق الوجوب على المدعي لم يتحقق شموله
العدم وكلام لم يتحقق شموله العدم يتحقق شموله الوجوب
بنتج ان كلام تحقق الوجوب على المدعي لم يتحقق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)